

***Mohammad Mahmoud Al Tanahy | محمد محمود الطناحي**

التجار والحراك الديمقراطي في الكويت (1939-1921)

Merchants and the Drive for Democracy in Kuwait (1921-1939)

تسنعرض هذه الدراسة الدور الذي قام به تجار الكويت في المسار الديمقراطي فيها خلال القرن العشرين؛ وهي الفترة التي شهدت عدة تجارب استهدفت وضع الأساس الازمة لإقامة حياة ديمقراطية. وعلى الرغم مما شاب هذه التجارب كافيةً من مآخذٍ وما صاحبها من ملاحظات، فهي تعدّ تجارب ثرية أثرت في ما جاء بعدها، توجّت بالإعلان عن قيام مجلس الأمة الكويتي عام 1963.

وركّزت الدراسة في دور التجار في تهيئة الكويتيين للمطالبة بنيل حقوقهم، وسعيهم لنقل الأفكار والتجارب من الخارج إلى الكويت، بعد إخضاعها للضوابط والأعراف الموجودة وقتئذ. وتناولت العلاقة بين التجار والأسرة الحاكمة. وبينت نقاط الاتفاق والاختلاف التي ظهرت بين الطرفين، من خلال تعامل كل طرف مع هذه التجارب خلال هذه الفترة.

كلمات مفتاحية: الكويت، دول الخليج، التجار، تجارب ديمقراطية.

This paper explores the contribution of merchants to the rise of democracy in Kuwait during the early part of the twentieth century. In that period, a number of incidents combined to lay the foundations of a robust democratic system in Kuwait. Notwithstanding the specific flaws of each of these chains of incidents, they combined together to give rise to Kuwait's first elected legislature, which held its first session in January of 1963. In examining these events, the author focuses particularly on the role which Kuwaiti merchants played in achieving democracy for their country and securing their political rights, and how this group imported democratic ideas and experiences from abroad, tempering the ideas to align better with local norms and customs. Of specific interest is the relationship which tied the merchant families to the ruling family of Kuwait.

Keywords: Kuwait, Gulf states, Merchants, Democratization.

* رئيس قسم البحوث والدراسات في معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ALECSO، جامعة الدول العربية، القاهرة.

Head of Research and Studies Department at Institute of Arab Research and Studies at the Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization (ALECSO), Egypt.

مقدمة

تمتد حدود الدراسة الزمنية بين عامي 1921 و1939. بينما تمتد حدودها الموضوعية بما تضمنته هذه الفترة الزمنية من تجارب ديمقراطية تمثلت بتأسيس مجلس الشورى عام 1921، والمجلس البلدي عام 1932، ومجلس المعرف عام 1936، والمجلسين التشرعيين الأول والثاني (1938-1939).

ترصد الدراسة الدور الذي قام به التجار في الحراك الديموقراطي في الكويت، من خلال مساهماتهم في تأسيس المجالس الديمقراطية خلال الفترة 1921-1939، في نسق زمني تاريخي متتالي. وتبحث في الدوافع التي حفزتهم إلى القيام بهذا الدور. وترصد جهدهم من خلال ما قدموه من دعم معنوي ومادي أيضاً. وتناقش إن كان هذا الدور محفزاً أم معوقاً؛ أساسياً أم ثانوياً. وتوضح الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المجالس في القيام بعملها وتحقيق الهدف المرجو من إنشائها، ومدى مساهمة التجار في هذا الفشل. وتبرز الباعث وراء إصرارهم على المضي قدماً في طريق الإصلاح الديموقراطي.

وتسعى الدراسة إلى البحث في تأثير الطبقة التجارية في الحياة السياسية في الكويت خلال مراحلها الأولى، من خلال تحليل الدور الذي قامت به في التجارب الديمقراطية خلال الفترة 1921-1939 التي مهدت لإعداد الدستور بعد استقلال الدولة في عام 1961، ووضعت اللبنة الأساسية في التجربة الديمقراطية فيها.

وتهدف الدراسة إلى البحث في العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المجالس خلال فترة الدراسة، والدور السياسي الذي قام به التجار في ظهورها، وماهية الدوافع التي كانت وراء قيامهم بهذا الدور، كما تهدف إلى تحديد طبيعة العلاقة بين طرفين المعادلة السياسية (الحكام - التجار) خلال هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الكويت.

ومن خلال ما تقدمه من عرض زمني وموضوعي للتجارب الديمقراطية في الكويت خلال فترة الدراسة 1921-1939، تنشد الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين الحكام والتجار في المرحلة الأولى لنشأة الكويت؟ وكيف أثرت هذه العلاقة في ظهور المجالس النباتية بدءاً بمجلس الشورى في عام 1921؟ وما الدور الذي قام به التجار في التجارب السياسية والديمقراطية في الكويت خلال الفترة 1921-1939؟ وما الدافع وراء إصرار التجار على استكمال المسيرة الديمقراطية وإنشاء المجالس النباتية واحداً تلو الآخر على الرغم من الصعوبات التي كانت تواجه عملها وفشل الذي كانت تنتهي إليه على الدوام؟

اعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع عربية وأجنبية وبعض الوثائق البريطانية ذات الصلة. كما اعتمدت على الشهادات الشفهية لبعض الشخصيات التي عاصرت فترة الدراسة، وكانت شاهدة على تأسيس هذه المجالس وعملها وحلها، أو الشخصيات ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة التي قدّمت شهادات تاريخية ومساهمات موضوعية أثّرت موضوع البحث، كالسادة خالد سليمان العدساني، وأحمد الزيد السرحان، وعبد العزيز محمد الشايع.

تناول العديد من الدراسات موضوع التجارب الديمقراطية في الكويت خلال الفترة التي سبقت الاستقلال، وناقشت تجربة مجلس الشورى في عام 1921، وما تلاه من ظهور للمجلس البلدي في عام 1932، ومجلس المعرف عام 1936، والمجلسين التشرعيين الأول والثاني 1938-1939⁽¹⁾، لكنه ركز أساساً في العوامل التي أدت إلى ظهور هذه التجارب، وأهم الأسباب التي أدت إلى فشلها، دون التطرق بوضوح إلى تحليل دور التجار فيها وتقديره.

¹ انظر مثلاً دراسة أحمد دين، *الديمقراطية في الكويت: مسارها، واقعها، تحدياتها، آفاقها* (الكتاب: دار قرطاس، 2005)؛ ونجاة عبد القادر الجاسم، *التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (1914-1939م)*، ط 2 (الكتاب: مطبع الوطن، 1997)؛ وفيصل أحمد الحيدر، *وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في*

لذلك، مثلت ندرة المراجع التي تناولت موضوع الدراسة الخاص بدور التجار في التجارب الديمقراطية في الكويت خلال فترة الدراسة أكبر المعوقات في أثناء تجميع المادة العلمية؛ إذ تناول كل الدراسات ذات الصلة هذا الموضوع بصورة عامة دون التطرق إلى دور التجار سواء في الفترة التي مهدت لظهورها أو خلال الفترة القصيرة التي شهدت قيامها. وقد يرجع عدم تركيز الدراسات في دور التجار في هذه التجارب إلى حالة الصدام التي ظهرت بين بعض التجار وحاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح في بعض المواقف خلال هذه الفترة، مما جعل كثيراً من المؤرخين يتغاضى عن التعرض لدور التجار في هذه الفترة. كما منعت العوامل الاجتماعية بسبب المكانة الممدوحة للأسر التجارية العريقة، كثيراً من الكتاب من التعرض للمشكلات والأزمات التي واجهها التجار في بعض الفترات جراء اصطدامهم بالسلطة، وهو ما كان أحد الأسباب التي شجعت على تبني فكرة البحث والكتابة في هذا الموضوع. لذا، فالدراسة تتناول جزئية محددة من موضوع كبير تم تناوله في أكثر من دراسة تناولاً عاماً وعابراً، وهي الجزئية الخاصة بالتجار ودورهم في الحراك الديمقراطي عبر التجارب الديمقراطية في الكويت خلال فترة الدراسة.

الكويت والديمقراطية

يختلط من يظن أن الديمقراطية في الكويت حديثة النشأة، أو وليدة العقود الأخيرة، بل هي قديمة قدم الكويت نفسها، واكتبت نشأتها موافقة أهل البلاد في منتصف القرن الثامن عشر على تزكية أسرة آل الصباح حاكماً للكويت؛ إذ عاهد الشيخ صباح بن جابر (صباح الأول) غداة اختياره حاكماً للكويت عام 1752 الشیوخ والتجار على إقامة العدل والمساواة وعدم الانفراد بالحكم ومشاورتهم في الرأي⁽²⁾.

ويذكر مؤرخ الكويت عبد العزيز الرشيد في هذا الصدد أن شیوخ الكويت حتى عهد الشيخ مبارك الصباح كانوا يشاورون وجهاء البلد، ولا يستطيعون أن يغيروا لهم أمراً اتفقوا عليه، لأن السلطة الحقيقة للوجهاء وأعطي الشیوخ الرئاسة عليهم تفضلاً⁽³⁾.

لقد ارتبط مفهوم السلطة في الكويت منذ البوادر الأولى لظهور الدولة بالمفهوم الحديث بالقبيلة والعشيرة⁽⁴⁾، مما أثر ولادة نظام سياسي على مبدأ التراخي وعلى أساس المساواة والشورى⁽⁵⁾.

ومثل الاتفاق الذي توصل إليه مؤسسو الكويت الأوائل (آل الصباح، وأل خليفة، والجلahمة) لإدارة شؤون البلاد نموذجاً فريداً لتشكيل أطر حكم مدني لدولة في وقت مثلت فيه العصبية أساساً للحكم، بحيث اقتسمت الأطراف الثلاثة بحكمة وترو الأدوار الرئيسة المطلوبة في هذه المرحلة المحورية من عمر الدولة، مرسخةً جميعها مبدأ المساواة والشورى؛ إذ نهض آل الصباح بأعباء الحكم، وتحمّل آل خليفة مخاطر التجارة، بينما ترك للجلahمة البحر صيداً وغضراً.

وتعد التجربة الديمقراطية في الكويت من التجارب الرائدة في المنطقة. وقد ترسخت هذه التجربة بعد استقلال الكويت عام 1961، وإعداد الدستور عام 1962 الذي حدد طبيعة النظام السياسي الكويتي بأنه "نظام ديمقراطي"، كما تنص على ذلك المادة السادسة من

ال الكويت من 1962-1992 (الكتاب: ذات السلسل، 1995)؛ وعبد الله محمد الهاجري، "تطور العلاقة التاريخية بين آل الصباح والتجار في الكويت منذ النشأة حتى عهد الشيخ عبد الله السالم"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج. 27، العدد 106 (ربيع 2009).

2 مجلس الأمة، *مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت*، ط 4 (الكتاب: إدارة الدراسات والبحوث بمجلس الأمة، حزيران/يونيو 2011)، ص. 31.

3 دين، ص. 26.

4 محمد الرميحي، *الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة* (الكتاب: كاظمة للنشر والتوزيع، 1984)، ص. 9.

5 الهاجري، ص. 50.

الدستور، وأرسى دعائم الديمقراطية في الكويت، وفتح المجال أمام المشاركة السياسية الشعبية الفاعلة من خلال المجلس التأسيسي في عام 1962 و المجالس الأمة المتعاقبة بدءاً من مجلس الأمة الأول في عام 1963.

وعلى الرغم من ذلك، فإن جذور الديمقراطية في الكويت لا ترجع إلى وضع دستور عام 1962 فحسب، بل هي مواكبة للفترة التي رسم فيها نظام الحكم على أساس مبدأ الشورى، وعلى الطبيعة التوافقية التي تميز العلاقة بين الحاكم والمحكومين، أو كما يسمى بـ "العقد الاجتماعي غير المدون".

ثم شهدت الكويت في بدايات العقد الثالث من القرن العشرين، بعد وفاة الشيخ سالم المبارك في عام 1921، أولى المحاولات الفعلية لـ "تأسيس" هذه الطبيعة التقليدية في الحكم التي كانت تقوم على أساس مبدأ الشورى غير المقيد، وذلك من خلال تأسيس مجلس الشورى في عام 1921 والمجلس البلدي عام 1932، وتلتها بعد ذلك تجارب المجلس التشريعي الأول والمجلس التشريعي الثاني في 1938-1939.

ومثلت هذه التجارب الديمقراطية في هذه المراحل المبكرة من تاريخ الكويت السياسية اللبنة الأساسية التي بني عليها دستور عام 1962 بعد استقلال الدولة. وجاءت هذه التجارب السياسية نتيجة جهد شارك فيه الكويتيون في تلك المرحلة، وقد كان للتجارب بما لهم من ثقل ونفوذ اجتماعي واقتصادي الدور الأبرز والتأثير الأكبر في ظهور هذه المجالس الشعبية، وفي تقوين صورة المشاركة السياسية في الحكم، بحيث تعدّ فتنة التجار أبرز الفئات التي مارست دوراً سياسياً فاعلاً في الدولة إلى جوار الأسرة الحاكمة؛ فقد قاموا بأدوار محورية عدّة ساهمت في وضع الكويت على طريق الحداثة والتطور، عبر مشاركتهم وانغماسهم المستمر في عمليات الإصلاح في الدولة كافة، مستندين إلى علاقاتهم الطيبة مع الأسرة الحاكمة، ومتلقيين معها دوماً في نقطة المصلحة المشتركة.

وقد كان للتجار دور مؤثر في الحياة السياسية في الكويت ولا يزال كذلك. ويرجع هذا التأثير في جذوره إلى الفترة التي سبقت ظهور النفط، بحيث مثل التجار المورد الرئيس للاقتصاد المحلي من خلال ما يدفعونه من ضرائب ورسوم، ساهمت في تلبية احتياجات البلاد من السلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي ساعد في زيادة نفوذهم وتأثيرهم في عملية صنع القرار السياسي خلال تلك الفترة.

وكما هو معروف فقد كانت طبقة التجار في الكويت منذ نشأتها لاعباً رئيساً وعنصراً فاعلاً ومؤثراً في المجتمع في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وساهم التجار في تطوير شكل العلاقة بين الحاكم والمحكومين فيها وطبيعتها، وذلك من خلال مساهمتهم الفعلية والمؤثرة في تأسيس المجالس النيابية التي أتاحت الفرصة أمام توسيع فرص المشاركة الشعبية في الحكم.

تجار الكويت: المكانة الاقتصادية والدور الاجتماعي

يصف الرحالة الإنكليزي جيمس بكنغهام أهل الكويت بأنهم أكثر أهل الخليج جباً للحرية والإقدام، وأنّ أغلب أهلها من التجار المشتغلين بالتجارة الداخلية والخارجية الذين يمارسون جميع أنواع التجارة السائدة في الخليج دون استثناء⁽⁶⁾.

ولتجار الكويت مكانة بارزة بين تجار المنطقة منذ قرون أربعة، حين كانت الكويت محطة تجارية كبرى بين الهند وأجزاء متعددة من أفريقيا وأوروبا وأسيا، ومثلت المحطة الرئيسية بين الخليج العربي وهذه المناطق، منافسةً المدينة ذات الإرث التجاري الكبير، البصرة.

⁶ أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث (1750-1965) (الكويت: ذات السلسل، 1984)، ص 199.

ولم تكتف الكويت بالقيام بدور الوسيط التجاري أو محطة المرور فقط، بل برع تجارها في القيام بالدور الرئيس في التجارة الخارجية لدول هذه المنطقة أو كياناتها، معتمدين على أسطولٍ تجاري يقارب 700 سفينة و15 ألف رجل، فبرعوا في هذه المهنة، وأضحووا أصحاب الريادة بين شعوب المنطقة في هذا المضمار بعد أن خبروا بياده وعرفوا سواده.

نوع الكويتيون نشاطهم التجاري ما بين التصدير والاستيراد؛ فتجدهم مصدر الخيل العربي الرئيس للهند، واشتهر من تجارهم التاجر يوسف البدر أواخر القرن التاسع عشر⁽⁷⁾، حيث كانت الخيول تنقل في السفن الشراعية إلى بومباي، كما كانت تنقل أيضاً إلى مدینیتی البصرة والمحمرة ومنهما إلى مناطق كثيرة في العالم.

وبرع الكويتيون أيضاً في الغوص بحثاً عن اللؤلؤ ومن ثم تصديره، وجنووا من وراء ذلك أرباحاً طائلة لم يقطعها سوى بداية استزراع اللؤلؤ في اليابان منذ عام 1920. وبرز من تجار اللؤلؤ الشيخ أحمد بن رزق⁽⁸⁾.

وفي استيراد البضائع المختلفة، بُرِزَّ من تجار الكويت التاجر يوسف الصقر وسليمان بن عبد الجليل وغيرهما من الذين كُنوا ثروات طائلة عبر جلب البضائع المتنوعة من الهند واليمن وزنجبار⁽⁹⁾.

وقد كان - ولا يزال - للتجار دور محوري كبير ومؤثر للغاية في الكويت بدأ تبشيره في الفترة التي سبقت تفجير النفط في أراضي البلاد ومياهها، بحيث مثّلوا المورد الرئيس لاقتصاد الكويت عبر ما يدفعونه من ضرائب ورسوم ساهمت في تلبية احتياجات البلاد من السلع الأساسية والخدمات الرئيسية، وعبر ما ينهضون به من مسؤوليات تجاه أبناء الكويت، الأمر الذي عضد قوّتهم وأعطاهن ثقلًا سياسياً ساهم في تحقيق جل أهدافهم في فترات متعددة.

وقد أظهر تجار الكويت حسناً وطنياً تجاه بلدיהם أكثر من مرة؛ وذلك عندما هبوا لنجدة أبنائه حين حلّت بهم نكبات عدّة، نذكر منها: وباء الطاعون، والهيليك (المجاعة)، والطبعـة (غرق السفن)، والرجـبة (المطر الغـير والريح القـوية)، فأطعـموا الجـائع، وأسـكـنـوا الشـرـدـ، وأعطـوا المـحتاجـ حتى زـالتـ الغـمةـ، وبعد ذلك تـنـازـلـواـ عنـ أـموـالـهـمـ التيـ قـدـمـوـهـاـ لـلـمـوـاـطـنـيـنـ المعـسـرـيـنـ دـيـوـنـاـ عـقـبـ الـأـزـمـةـ التيـ حلـتـ بـمـنـظـومـةـ المـلاـحةـ فيـ الـكـوـيـتـ جـرـاءـ الـحـرـبـ العـالـيـةـ الـأـوـلـىـ،ـ إـلـىـ غـيرـ ذـلـكـ مـنـ المـوـاقـفـ⁽¹⁰⁾.

وقام التجار بدور كبير في تنقيف أهل البلاد وتعليمهم من خلال افتتاحهم المدارس، مثل: مدرسة المباركية 1911، والأحمدية 1921، وعبر تبنيـهمـ فكرةـ افتـتاحـ مـدارـسـ فيـ الـكـوـيـتـ وـتـبـرـعـهـمـ لـإـنـشـائـهـاـ،ـ ثـمـ إـلـزـامـهـمـ أـنـفـسـهـمـ بـدـفعـ ضـرـيـةـ الـعـرـفـةـ المـقـدـرـةـ بـ 1ـ فـيـ الـمـئـةـ لـلـإـنـفـاقـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـدـارـسـ،ـ ثـمـ تـبـنـيهـمـ لـاحـقاـ جـهـدـ إـنـشـاءـ الصـحـفـ وـالـمـكـتـبـاتـ.

وهكذا أصبحت طبقة التجار منغمسة في البنية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بها داخل المجتمع الكويتي لأجيال متعاقبة⁽¹¹⁾.

7 The Queenslander (October 1883), pp. 39-40.

8 يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت (الكتاب: ذات السادس، 1988)، ص 16.

9 المرجع نفسه.

10 المرجع نفسه، ص 64.

11 خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 29.

تجار الكويت: الدور السياسي

كان من الطبيعي أن يؤثر الاحتكاك المباشر بين تجار الكويت والشعوب التي كانوا يسافرون إليها في تشكيل فكرهم، وتوسيع مداركهم في مجال المشاركة في الحكم والديمقراطية؛ إذ تعددت أسفارهم وتتنوع تعاملاتهم مع الكيانات السياسية المجاورة، سواء من داخل إقليم الخليج العربي (العراق، والبحرين)، أو من خارجه (الهند)، الأمر الذي أوصلهم إلى قناعة بأن إدارة الدولة تحتاج إلى الرأي الجماعي، لا الأوحد الذي يمثله الحاكم، فشكلوا طبقة واعية قادرة على تعزيز العمل الشعبي، وتثوير الجماهير بحقها في المشاركة في اتخاذ القرار السياسي وتنفيذه⁽¹²⁾، مما أتى بهم عدة تجارب انعكست ثمارها على المجتمع، فأثمرت في النهاية إعلان الدستور عام 1962، وتأسيس مجلس الأمة عام 1963 اللذين لا يزال أثرهما ووجودهما إلى الآن.

ولم يكن الدافع وراء إصرار التجار وكفاحهم المستمر لنقل هذه التجارب وتأسيس هذه المجالس دافعاً ذاتياً لتحقيق منفعة شخصية، بل كان دافعاً وطنياً مبعثه حب الوطن وابتغاء مصلحته ومصلحة أبنائه، معتمدين في هذا كله على علاقتهم الطيبة والمتينة بالأسرة الحاكمة وزنتها الوطنية وحرصها أيضاً على الوطن وأبنائه، واعتمادها الدائم على أسلوب الشورى، وأخذ الرأي واحترامه والعمل به، إن كان ملائماً في مواقف عدة شهدتها العقود الطويلة السابقة.

وقد تبني مفهوم الفكر التحرري آنذاك أبناء التجار الكبار الذين صحبوا آباءهم في رحلاتهم التجارية إلى الخارج، أو سافروا فرادى لتلقي العلم خارج الكويت؛ فاكتسبوا لغةً وثقافةً جديدة ساهمتا في تشكيلهم وقوتها ما يشبه حركة المعارضة، مستمددين إلى ما يقدمه آباءهم من دعم مادي كبير لخزينة الدولة، وخدمات جليلة من شأنها تيسير الأمور الحياتية والمعيشية لسكان البلاد، مما جلب لهم الصدام بشكل أو آخر مع الأسرة الحاكمة، وفرض استقراراً واضحاً في أشد اللحظات وأقسى الأوضاع التي عصفت بالكويت.

وهكذا رسخ الكويتيون مبدأ الشورى، وأسسوا لنظام حكم ديمقراطي في دولة حديثة الشأة والتكون. وبمرور الوقت أخذوا يطورون نهج استخدام الديمقراطية، مستفيدين مما اكتسبوه من تجارب وحصلوا من معارف عبر التجار وطلاب العلم، لكن الدور الأكبر والأكثر فاعلية كان للتجار الذين سافروا وعايشوا واحتلوا وخبروا ونقلوا ما رأوه نافعاً وصالحاً وملائماً لطبيعة الكويت وأهلها من تجارب ديمقراطية كانت موجودة في الدول المجاورة. ولم تكن مهمتهم في عملية النقل هذه بالسهلة؛ بحيث مرروا بمراحل عددة من الشد والجذب مع السلطة الحاكمة في البلاد.

وبمرور الوقت تعاظم دور التجار في المجتمع الكويتي، وأصبحوا وسيطاً فاعلاً بين جميع فئاته، وبرز دورهم المساند للشيخوخ في إدارة البلاد وفقاً للمبادئ المتعارف عليها⁽¹³⁾.

وقد تم الخوض جهد التجار عن التوصل إلى عدة تجارب نياية (مجالس) خلال عقدين من الزمن تقريباً (1921-1939) وهي الفترة المحددة لهذه الدراسة - بدءاً من عام 1921 (مجلس الشورى) مروزاً بعام 1932 (المجلس البلدي)، و1939-1938 (المجلسان التشريعي الأول والثاني)، لا يمكن وصفها قطعاً بالناجحة أو الفاشلة، إذ تأرجحت بين هذا وذاك، تبعاً لعوامل ومقاييس عددة صبغت الحكم عليها.

¹² عبد المحسن يوسف جمال، *المعارضة السياسية في الكويت* (الكتاب: دار قرطاس، 2004)، ص 52.

¹³ صمويل هنتنجلتون، *الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكتاب: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 86، 90.

العلاقة بين تجار الكويت وحكومتها

كانت تصرفات التجار المشبعة بروح المسؤولية تجاه الوطن وأبنائه محل تقدير الأسرة الحاكمة في الكويت، الأمر الذي انعكس على العلاقات بين الطرفين، وإن شابها بعض التوتر جراء تضارب المصالح بينهما؛ فكم مرة وقف التجار داعمين ومعضدين حكم أسرة آل الصباح في الكويت وقت الأزمات، وكم مرة أيضًا استجواب شيوخ الكويت لطالب التجار إرضاء لهم وتقديراً لمكانتهم ودورهم في خدمة البلاد.

ونظراً للمكانة الاجتماعية الكبرى والنفوذ السياسي الكبير للتجار المتمثل بالوصول إلى ما يشبه الشراكة في الحكم وإدارة شؤون البلاد، وصل الأمر بالبعض إلى توصيف هذه العلاقة المميزة بينهم وبين الشيوخ بالحكم المشترك⁽¹⁴⁾.

وقد مثلت طبقة التجار الداعم الرئيس لشيوخ الكويت ومؤسساتها السياسية والتقليدية البسيطة⁽¹⁵⁾، فحرص الحكام على ترسیخ علاقتهم بالتجار من أجل تيسير شؤون الدولة وتسييل حكمها، وبالقدر ذاته حرص التجار أيضًا على الحفاظ على علاقتهم الطيبة بالحكام، ليؤمنوا بأنفسهم وضعاً اجتماعياً واقتصادياً يضمنون معه الاستقرار والحفاظ على المكانة الرفيعة التي تمكّنهم من المشاركة في الحكم⁽¹⁶⁾.

ويرجع كثيرون تطور المجتمع الكويتي وتقدمه إلى علاقة المشاركة بين حكام الكويت وتجارها الذين كان جلّ مطالبهم يصب في الحفاظ على المصالح العامة للمجتمع الكويتي، مما أوجد نوعاً من التحالف أطلق عليه اسم تحالف التجار مع الحكام⁽¹⁷⁾.

وقد تسبّب رحيل آل الجلاهمة وأل خليفة في جعل حكام الكويت أكثر حاجة إلى التجار، على الرغم مما منحه هذا الرحيل لهم من حرية في إدارة شؤون البلاد⁽¹⁸⁾.

وظلت علاقة الطرفين (الشيوخ - التجار) تدور في فلكي الشد والجذب وفي إطار القرب والبعد تبعًا لعوامل عدّة، من أهمها: الأوضاع الداخلية للبلاد، واستقرارها، وأحوال السكان المعيشية، وعلاقات الكويت الخارجية بالكيانات المجاورة، ونشاط التجارة وكسادها، حتى جاء النفط لينقل الكويت من مرحلة إلى مرحلة معايرة تماماً، لا تعتمد على التجارة مورداً وحيداً لاقتصادها، ويصبح النفط هو المورد الأوحد ذو العوائد الوفيرة التي أثمرت مشاريع ضخمة ونهضة كبيرة في مختلف المجالات، أفرزت تركيبة سكانية مغایرة جراء هجرة كثير من الأيدي العاملة الأجنبية للبلاد، مما استدعى موقفاً موحداً لأهل البلاد الأصليين، بحيث قدّموا المواطنة على المنافسة والعصبية، حفاظاً على مقدرات الوطن ومكتسباته التي حُميت بفضل الدستور ومجلس الأمة الباقيين إلى يومنا هذا.

ويمكّنا استعراض علاقة حكام الكويت وتجارها خلال الفترة التي سبقت الفترة التي تتناولها الدراسة على النحو التالي:

1. منذ اختيار الحاكم الأول الشيخ صباح الأول حتى تولي الشيخ مبارك الصباح الحكم (1752-1896)

يمكن القول إن النخب التي قادت عملية تثبيت دعائم الحكم في الكويت عقب اختيار الشيخ صباح الأول بن جابر مباشرة بجانب آل الصباح تمثلت بالتجار الذين استطاعوا إحداث توازن داخل المجتمع الكويتي عبر مراحل عدّة، في الوقت الذي حرص فيه شيوخ الكويت الأوائل على المحافظة على الوضع الاقتصادي القوي القائم في الأساس على التجارة التي كانت تمثل الركن الأعظم وقتئذ.

14. غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت (الكويت: دار قرطاس، 2000)، ص. 6.

15. الهاجري، ص 55-56.

16. سيف مرزوق الشملان، تاريخ الكويت (الكويت: ذات السلسل، 1986)، ص 105.

17. الهاجري، ص 56.

18. المرجع نفسه، ص 58.

وفي عهد الشيخ عبد الله الأول بن صباح الحاكم الثاني للكويت زادت العلاقات متانةً وصلابةً مع التجار، فعرف عنه أنه لا يبُت في أمرٍ قبل مشاورته جماعته، ولا يخالفهم في ما يرون أنه صواب، وكان يستشير دائمًا أهل الخبرة من الكويتيين ويعده قراراته عقب استشارتهم.

وإكراهًا لتجار الكويت ألغى الحاكم الثالث الشيخ جابر بن عبد الله ضريبة على تجار المحال مرجعًا ذلك إلى ضرورة منحهم حقوقهم⁽¹⁹⁾.

وفي أول صدامٍ بين تجار الكويت وحكامها، أعلن التجار رفضهم الرسوم الجمركية التي فرضها حاكم الكويت الرابع الشيخ صباح بن جابر على البضائع الواردة من الخارج، وطالبوه بإلغائها، مستندين إلى قوتها وتأثيرهم الكبير في مجريات الأمور في البلاد⁽²⁰⁾.

واستمرت الأمور على المنوال نفسه في عهد الحاكمين الخامس والسادس الشيخ عبد الله الثاني والشيخ محمد الأول، حيث ظل التجار متمتعين بمكانة كبيرة ومحافظين على امتيازاتهم المتراثة.

2. فترة حكم الشيخ مبارك الصباح وجابر المبارك (1896-1921)

تمتع التجار في الفترة التي واكب تأسيس الدولة وال فترة التي أعقبتها حتى وصول الشيخ مبارك الصباح إلى الحكم عام 1896 بنفوذ قوي ومنزلة رفيعة، وكان لهم دور كبير ومؤثر في حكم البلاد، أو لنقل في المشاركة في حكمها، عبر ما يمكن تسميته بالمارسة السياسية المدعومة تجاريًا التي تحصنت واحتلت في ظل نظام حاكم تولى عبء حمايتها ورعايتها مصالحها⁽²¹⁾.

لكن الطريقة التي وصل بها الشيخ مبارك إلى الحكم أحدثت بوادر صدام مع التجار الذين اعتادوا أسلوب الشورى والحكم المشترك طوال قرن ونصف تقريبًا، وهو ما تمثل بالمعارضة التي وجهها له يوسف الإبراهيم التي وصلت إلى محاولات عزله وإطاحته من سدة الحكم، وإن كان البعض عزا هذا إلى علاقات النسب والمصاهرة التي جمعت يوسف بالأخرين محمد وجراح⁽²²⁾.

لكن بعد أن استقرت له الأمور في حكم البلاد، وفهمًا منه لقيمة التجار وإدراكًا للدور الكبير المؤثر الذي يقومون به في اقتصاد الكويت، ترك لهم الشيخ مبارك الحرية كاملة في ممارسة أنشطتهم لينطلق نحو الحكم المطلق للبلاد⁽²³⁾.

وكثيرًا ما كان الشيخ مبارك يتوسط لإنهاء الخلافات وحل المشكلات التي كانت تتشعب بين التجار بين الحين والآخر، حرصًا منه على استقرار الأمور في البلاد، واستمرار الدعم الذي كانوا يقدمونه له وللковيت في شتى المجالات⁽²⁴⁾. وربما يكون احتياج مبارك إلى الأموال بعد اكتشافه خلُو خزينة البلاد عند سيطرته على الحكم فيها⁽²⁵⁾، قد دفعه لهذا التوجه.

ومع مرور الوقت واستتباب الأمور للشيخ مبارك، وانفراده بالسلطة والقرار، ودخوله معركتي "الصريف" و"هدية"، ثم لجوئه لاحقًا لزيادة الضرائب على التجار الذين استشعروا الخطر المحدق بهم وبالتجارة في الكويت بصورة عامة، حدث صدام غير مسبوق جراء سخطهم وغضبيهم، الأمر الذي دفع بعضهم لغادر الكويت والهجرة إلى البحرين. لكن التاريخ يذكر للشيخ مبارك في هذا الموقف أنه

19 الهاجري، ص. 59.

20 جمال زكريا قاسم، *نشأة الجمارك الكويتية ودورها في تدعيم سيادة الكويت على منافذها* (الكتاب: مركز البحث والدراسات الكويتية 2000)، ص. 17.

21 خلدون حسن النقيب، *صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت* (بيروت: دار الساقى، 1996)، ص. 56.

22 ج. ج. لوريمر، *الكونفدرالية في دليل الخليج*، جمع وتنسيق وتعليق خالد سعود الزيد (الكتاب: الريان للنشر والتوزيع، 1981)، ص. 143.

23 نجاة الجاسم، ص. 23.

24 الهاجري، ص. 61.

25 ب. ج. سلوت، *مبارك الكبير مؤسس الكويت الحديثة (1896-1915م)*، ترجمة السيد عيسوي أيوب، مراجعة عبد الله يوسف الغنيم (الكتاب: مركز البحث والدراسات الكويتية، 2008)، ص. 107.

سافر إليهم داعيًا إياهم للعودة إلى الكويت، وواعدًا بتلبية مطالبهم كافة⁽²⁶⁾، مما يؤكد إدراكه أن التجارة والتجار ركيزان أساسيات من ركائز دعم حكمه واستقراره شخصيًّا⁽²⁷⁾.

ومع انتهاء عهد الشيخ مبارك عام 1915 وتولي ابنه الشيخ جابر تحسنت العلاقة مع التجار تحسنًا طفيفًا. ويرجع ذلك إلى قصر فترة حكمه التي قاربت الستين، وإلى نزوعه هو الآخر إلى الانفراد بالحكم والقرار وتجاهله في كثير من الأحيان مبدأي الشورى والحكم المشترك، مثلما كانت الأمور في عهد والده الشيخ مبارك⁽²⁸⁾.

وكان الشيخ سالم خلُفًا لجابر عام 1917. واستمر الخلاف قائمًا مع التجار على الرغم من محاولاته إرضاءهم قناعةً منه بقوتهم الفاعلة في المجتمع⁽²⁹⁾. لكن تضارب المصالح والتوجهات ورفض التجار وعدم رضاهم عن دخول الكويت في معارك انتهت بهزيمتها وخسارتها الرجال والمال والعتاد، كمعركتي "حمض" و"الجهراء" في عهد الشيخ سالم الذي حملوه مسؤولية إقحام الكويت فيهما لاستئثاره وإنفراده بالقرار، وعدم رغبته في السير على مبدأي الشورى والمشاركة اللذين كان من الممكن أن يجنبوا الكويت ويلات هذين المعركتين وخسائرهما الكبيرة⁽³⁰⁾.

يبدأ إدراك الشيخ سالم واقتناعه المستمر بالقيمة الكبيرة للتجار والقوة الكبرى التي يتمتعون بها في المجتمع، جعلاه يحرص لاحقًا على إرضائهم ودعمه تجارتهم الخارجية في أثناء الحرب العالمية الأولى، على الرغم من تعارض ذلك مع المصالح البريطانية التي طالبت بوضع نقاط رقابة على المناطق الحدودية، للقضاء على عمليات التهريب. لكنه، بعد استشارة التجار، رفض هذه المطالب، مما جعله يصطدم بالبريطانيين من أجل إرضاء التجار الذين طالبوه لاحقًا بأخذ تعويضات من البريطانيين عقب الخسائر الكبيرة التي تعرضوا لها جراء الحصار الاقتصادي. وهو ما تم بالفعل⁽³¹⁾.

التجار والتجارب الديمocratية في الكويت خلال الفترة (1939-1921)

شهدت الفترة التي أعقبت وفاة الشيخ سالم المبارك وتولية الشيخ أحمد الجابر تحركات حثيثة من التجار، استهدفت العودة للمشاركة في الحكم، مثلما كانت عليه الحال في الفترة التي حكم فيها مبارك وجابر وسالم الكويت⁽³²⁾.

وقد أعلن التجار في هذه الأثناء موقفهم صراحةً تجاه سياسة الحاكم الذي سيتولى مقاليد الحكم في البلاد، بحيث أكدوا رفضهم التام أيَّ محاولة تستهدف الحكم المطلق المنفرد، وأكدوا صورة العودة للشورى، وأبدوا رغبة علنية في أن يكون لهم دور في الحكم، وأن يؤخذ برأيهم في جميع الأمور المتعلقة بالدولة.

وشهدت هذه الفترة تطوراتٍ إقليمية في غاية الخطورة، تمثلت ببداية الخلافات الحدودية بين الكويت والعراق ونجد، وما انتهت إليه من جور وغبن لحقاً بالكويت النتائج التي خرج بها مؤتمر العقير 1922، كما قام الخلاف الاقتصادي بين الكويت وابن

26. الجابر، ص. 11.

27. الهاجري، ص. 62.

28. المرجع نفسه، ص. 65.

29. ضاهر مسعود، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986)، ص. 51.

30. الهاجري، ص. 66.

31. المرجع نفسه، ص. 67.

32. رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثروة (بيروت: دار الجيل، 1991)، ص. 50.

سعود بدور كبير في تقويض قدرات الكويت الاقتصادية؛ إذ انعكس مشاكل المسابلة وقضايا الجمارك بين الطرفين على الوضع الداخلي للكويت التي كانت تحيا في هذا الوقت على التجارة، بعد أن أثّرت تجارب استزراع اللؤلؤ الاصطناعي فيها، علمًا أن النفط لم يظهر بعد في هذه الأثناء.

وظهر التأثير السياسي القوي للتجار جليًا في أثناء اشتداد الأزمة التجارية مع ابن سعود الذي طالب بوجود وكيل تجاري له في الكويت، وعودة التجارة المشتركة، مقابل الاستحواذ على جميع عوائد جمارك السلع المصدرة بـ«السعوية»، بحيث وقف تاجر الكويت لهذه المطالب بالمرصاد⁽³³⁾.

وقد أثمر جهد هؤلاء التجار نتائج جيدة، تمثلت بعدة مجالس نيابية شاب طريقة تشكيلها، وأسلوب أدائها، وما تم خصّ عنها من قرارات، ملاحظات كثيرة، كان لهم يدُّ فيها في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى دفعوا لها دفعًا، فلم يستطعوا مواجحتها، ومن ثم تقويمها، يمكننا عرضها على النحو التالي:

1. مجلس الشورى (1921)

يُعد إنشاء هذا المجلس علامه بارزة وفارقة في تاريخ المسار الديمقراطي في الكويت، فهو يُعد التجسيد الأول لمحاولات عدة استهدفت تأسيس كيان نيابي استشاري داخل البلاد؛ إذ منذ نشأة الكويت حتى هذا التاريخ، لم يسبق لأي هيئة أو مجلس شورى أن أنشئ، وكان يكتفى فقط بالاجتماعات الدورية للتباحث والتشاور في أي مستجدات تخص شؤون السكان والبلاد، وتستدعي اتخاذ قرارات أو إجراءات، وذلك حتى وصول الشيخ مبارك الصباح (1896-1915) إلى سدة الحكم، ومن بعده تولى ولداه جابر (1915-1917) وسالم (1917-1921)؛ بحيث قلت، إن لم تكن انعدمت، مجالس الشورى هذه، وكان الثلاثة يأخذون القرار منفردين، مما أحدث فجوة كبيرة بينهم وبين وجهاء البلد، زاد من حجمها تورط الكويت في نزاعات مسلحة مع بعض القوى المجاورة على رأسها "معركة البجهاء" مع آل سعود التي خسرت فيها الكويت الكثير من رجالها وعتادها ومالها، فاتخذها الناس مبرراً لطلبهم المشاركة في الحكم عن طريق الشورى عقب وفاة الشيخ سالم⁽³⁴⁾، بحيث اجتمع وجهاء البلد وتجارة في شباط/فبراير 1921، وأبلغوا آل الصباح أنه يجب أن يكون لهم دور في اختيار الحاكم، منعاً لحدوث أي خلاف بين ذرية الشيخ مبارك مستقبلاً على الإمارة، وأنهم لا يرتضون بوجود حاكم لا يقبل بوجود مجلس استشاري⁽³⁵⁾.

وانعقد هذا الاجتماع في منزل التاجر الكبير ناصر البدر، بحضور التجار: محمد عبد المحسن الشملان، ومبارك محمد بورسلي، وجاسم محمد بوقماز، وغيرهم من كبار تجار الكويت آنذاك⁽³⁶⁾.

وقد استهدف الكويتيون من هذه الخطوة التخلص من الفردية والقبلية، والاعتماد على قواعد الحكم الإسلامي التي تنادي بالشوري⁽³⁷⁾.

33 نجاة الجاسم، ص 23.

34 ماضي الخميسي، *كويت 1938 شارة الديمقراطي* (الكتاب: دار الحدث للصحافة والخدمات، 2006)، ص 43.

35 هارولد ديكسون، *الكونغرس والكونغرس*، ج 1 (الكتاب: صحارى للطباعة والنشر، 1990)، ص 263.

36 الهاجري، ص 68.

37 قدري قلعجي، *النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت* (بيروت: دار الكاتب العربي، 1975)، ص 33.

وانحصرت دائرة الاختيار في الشيخ أحمد الجابر (الابن الأكبر للشيخ جابر المبارك الحاكم الثامن للكويت)، والشيخ عبد الله السالم الصباح (الابن الأكبر للشيخ سالم المبارك الحاكم التاسع والأسبق)، والشيخ حمد المبارك (من أبناء الشيخ مبارك). وتمخض اجتماع التجار والوجهاء عن وضع وثيقة تاريخية تعد الأولى من نوعها في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، سميت الميثاق⁽³⁸⁾، طالب التجار فيها بضرورة المشاركة في إدارة شؤون البلاد، واختاروا مجموعة من الأشخاص على رأسهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي مقابلة الحاكم ومطالبته بإقامة مجلس للشورى يتولى الأمور رئيسه⁽³⁹⁾.

وفور الاتفاق على اختياره وافق الشيخ أحمد الجابر على عريضة تقدم بها عدد من التجار، هم: محمد بن شملان، ومبارك محمد بورسلي، وجاسم بن محمد بن أحمد، وسالم بن علي بوقماز، وناصر بن إبراهيم، وعبد الرحمن بن حسين العسعوسي، وصالح بن أحمد النهام، وعبد الله بن زايد. ورد محتواها على النحو التالي:

بسم الله نحن الواضعون أسماءنا بهذه الوثيقة، قد اتفقنا واتخذنا على عهد الله وميثاقه بإجراء هذه البند الآتية:

أولاً: إصلاح بيت الصباح، كي لا يجري بينهم خلاف في تعين الحاكم.

ثانياً: المرشحون لهذا الأمر هم: الشيخ أحمد الجابر، الشيخ حمد المبارك، والشيخ عبد الله السالم.

ثالثاً: إذا اتفق رأي الجماعة على تعين شخص من الثلاثة، يرفع الأمر إلى الحكومة للتصديق عليه.

رابعاً: المعين المذكور يكون بصفته رئيس مجلس الشورى⁽⁴⁰⁾.

خامسًا: ينتخب من آل صباح والأهالي عدد معلوم لإدارة شئون البلاد، على أساس العدل والإنصاف⁽⁴¹⁾.

وعملًا بالمادة الخامسة من الميثاق، تم تشكيل أول مجلس استشاري في تاريخ الكويت في آب / أغسطس 1921، سمي بمجلس الشورى، ضم اثنى عشر عضواً؛ بحيث قسمت الكويت إلى دائرتين انتخابيتين، هما قبلة وشرق. ومثل كل دائرة 6 أعضاء، شريطة أن يكونوا من وجهاء البلد والتجار⁽⁴²⁾.

وجاء الائتلاع عشر عضواً على النحو التالي:

حمد عبد الله الصقر، أحمد الفهد الخالد، يوسف عيسى القناعي، عبد الرحمن خلف النقيب، مشعان الخضرير الخالد، أحمد صالح الحميسي، مرزوق الداود البدر، شملان علي السيف الرومي، هلال فجحان المطيري، إبراهيم المضف، خليفة شاهين الغانم، عبد العزيز أحمد الرشيد⁽⁴³⁾.

ومن المهم الإشارة إلى أن جميع الأسماء السابقة من طبقة التجار ذات النفوذ الاجتماعي الكبير والقوة الاقتصادية الهائلة والخلفية السياسية الجيدة⁽⁴⁴⁾، باستثناء اسم واحد فقط هو الأديب والمؤرخ عبد العزيز الرشيد، ما يؤكّد الدور الكبير الذي قام به التجار في مرحلة بدايات الحراك النيابي في الكويت.

38 عادل السعدون، *موسوعة الأوائل الكويتية*، ج 1 (الكويت: عادل السعدون، 2009)، ص 170.

39 Peter Mansfield, *Kuwait: Vanguard of the Gulf* (London: Hutchinson, 1990), p. 33.

40 التجار، ص 25.

41 الشملان، ص 197.

42 Ralph Hewins, *A Golden Dream: The Miracle of Kuwait* (London: W. H. Allen, 1963), p. 209.

43 Jacqueline Ismael, *Kuwait: Social Change in Historical Perspective* (New York: Syracuse University Press, 1982), p. 71.

44 يوسف، ص 95.

وقد خلا تشكيل المجلس من أي فرد من أسرة آل الصباح، واختير العضو حمد عبد الله الصقر رئيساً، وفي ذلك مخالفة للمادتين الرابعة والخامسة من الميثاق الذي أنشأ المجلس على أساسه⁽⁴⁵⁾، لكن الشيخ أحمد ربما يكون تعمّد هذا تقديراً لتجار الكويت وجهائها، وتكريراً لهم، ومحاولة منه لنحthem مساحة أكبر من الحرية عند اختيار رئيس المجلس.

وتم بالفعل التصديق على اختيار الشيخ أحمد الجابر الذي أقسم يمين الإخلاص في العمل، ودون للشعب ميثاقاً خطياً نصّ فيه على ما يلي:

بسم الله

هذا ما اتفق عليه حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر وجماعته:

أولاً: أن تكون جميع الأحكام بين الرعية في المعاملات والجنایات على حكم الشرع الشريف.

ثانياً: إذا ادعى المحكوم عليه أن الحكم مخالف للشرع، تكتب قضية المدعى والمدعى عليه وحكم القاضي فيها، وترفع لعلماء الإسلام، فما اتفقا عليه فهو الحكم المتبّع.

ثالثاً: إذا رضي الخصمان على أي شخص أن يصلح بينهما، فالصلاح خير لأنّه في المسائل المقررة شرعاً.

رابعاً: المشاورات في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلد من جلب مصلحة أو دفع مفسدة أو حسن نظام.

خامساً: كل من عنده رأي فيه صلاح ديني ودنيوي للوطن وأهله يعرضه على الحاكم ويشاور فيه جماعته، فإن رأوه حسناً ينفذ⁽⁴⁶⁾.

لم يرفض الشيخ أحمد الجابر الفكرة، ووعد بتنفيذها إنماً لمبدأ الشورى في الحكم الذي يقضي بأخذ رأي التجار والوجهاء قبل القضاء في أي أمر يخص البلاد والرعية سواءً كان كبيراً أم صغيراً.

واهتم المجلس فور تشكيله بالبدء على الفور في إصلاح القضاء. واتفق على أن تنتخب طائفة من آل الصباح وأعيان الكويت لإصلاح البلاد، وإدارة شؤونها، ومراقبة الأحكام الشرعية التي يصدرها القضاة⁽⁴⁷⁾.

ويعزّو البعض تشكيل هذا المجلس إلى تأثير التيار القومي العربي الذي امتد إلى دول الخليج والجزيرة العربية، والذي قامت على إثره حركات إصلاحية جنّينية، كمجلس الشورى هذا⁽⁴⁸⁾.

وكان عمر هذا المجلس قصيراً جداً، حتى إنه ما كاد يحكم حتى أزهقت روحه، وألحدقه، على حد تعبير أحد مؤرخي الكويت المرموقين⁽⁴⁹⁾.

واستمر المجلس في عمله طوال شهرين، تباحث خلالهما في كثير من القضايا المهمة والحيوية للدولة، على رأسها القضاء، لكن شاب أداءه الكبير من أوجه القصور التي تمثلت بكثرة الخلافات بين أعضائه وبين أفراد الأسرة الحاكمة، والخلافات بين الأعضاء

45 فيحان محمد العتيبي، *تطور الحياة النيابية في الكويت 1990-1921* (الكويت: ذات السلسل، 2010)، ص. 21.

46 عادل الطبطبائي، "مجموعة الوثائق الدستورية الكويتية 1921-1962"، *مجلة الحقوق*، ملحق العدد الأول، السنة 24 (آذار / مارس 2000)، جامعة الكويت، ص. 13.

47 حسين خلف الشيخ خزعل، *تاريخ الكويت السياسي*، ج 5 (بيروت: دار الهلال، د.ت.), ص. 111.

48 النقيب، *المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف*، ص 15-16.

49 عبد العزيز الرشيد، *تاريخ الكويت* (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1971)، ص 235.

أنفسهم، وعدم احترامهم قاعدة الأغلبية، وكثرة الغياب عن حضور الجلسات، مما أفقده قوته، وأفقد قراراته صدقتها، وانعدمت الجدوى منه، فحلّ تلقائياً بمبادرة الشيخ أحمد الجابر الذي انتقد انشغال أعضاء المجلس بتجارتهم وأعمالهم الخاصة.

ويشير بعض المصادر إلى الدور البارز للمعتمد السياسي البريطاني في إذكاء نار الخلاف والفرقة بين أعضائه⁽⁵⁰⁾.

وتبقى مسألة عدم وجود مادة القانون الازمة، أو كما تسمى في لغة القانون اللائحة التنظيمية للمجلس، أحد أهم أسباب سقوطه⁽⁵¹⁾.

كما عاب هذا المجلس طريقة تشكيله التي قامت على الاختيار وليس الانتخاب، وحتى الاختيار لم يتمّ وفقاً لقاعدة الأكفاء، بل كان يتم على أساس الوجاهة والثروة⁽⁵²⁾، فعادت الأمور إلى سابق عهدها في شكل العلاقة بين الحاكم والتجار والوجهاء التي قامت علىأخذ الرأي والمشورة ودياً دون صوغ نصيبي رسمي.

وعلى الرغم من قصر مدة عمل المجلس، وما شاب أدائه من قصور، فهو بمنزلة البنية الأولى وحجر الأساس لباقي المجالس النيابية التالية في دولة الكويت؛ إذ إنّه ساهم في تحديد أطر العلاقة بين الحاكم والمحكومين، بحيث نُظمت وصيغت رسمياً، معلنة لأول مرة عن المشاركة الشعبية الرسمية في الحكم في دولة الكويت⁽⁵³⁾.

وبالنظر إلى هذه التجربة الرائدة على الرغم من قصرها، فإنّا نلحظ جلياً دور التجار عامّة والملحقين منهم بخاصة فيها، بحيث أصرّوا على أن يكون لهم دور في مسيرة الحكم في الكويت، مؤكدين أنه قد آن الأوان لفترة تغيبهم عن هذه المسألة أن تنتهي، وأن تكون لهم الكلمة مسمومة ونافذة في تسيير أمور البلاد، وهو ما تمّ بتدخلهم الواضح في عملية اختيار شخص الحاكم من بين مجموعة مفترضة. وهي المسألة التي كانت حكراً قبل ذلك على كبار رجال الأسرة الحاكمة، ولا يحق لأي جهة أو أي شخص كائناً من كان أن يدلي بذله في عملية الاختيار هذه، إن كان من خارج الأسرة⁽⁵⁴⁾.

وقد أكدت تجربة مجلس الشورى استمرار محاولات التجار الحفاظ على موقع تميّز داخل التركيبة السياسية بعد أن ضمّنوا وجودهم القوي والمؤثر داخل التركيبة الاجتماعية⁽⁵⁵⁾.

وهكذا، فإنّه يمكننا أن نصف هذه التجربة بأنّها تجربة فرض التجار أنفسهم على واقع الحياة السياسية في الكويت، عبر اختيار الحاكم في الحكم ومعاونته بل مشاركته، الأمر الذي عزّز دور التجار في الدولة وسلطتهم، وزاد من تطلعاتهم نحو مساحة وقدر أكبر من المشاركة في الحياة السياسية في البلاد، مع تأكيد عدم وصولهم إلى درجة التنظيم السياسي المحكم.

2. المجلس البلدي (1932)

على الرغم من أنّ هذا المجلس لا يعدّ مجلساً نصيبياً بالمعنى المتعارف عليه قانوناً، رأينا ضرورة ملحة للإشارة إليه في سياق هذه الدراسة؛ بحيث يعدّ نظام انتخاب أعضائه بمنزلة أول نظام انتخابي تمّ تطبيقه في الكويت، وتّمّ محاكاته بعد ذلك في أثناء عمليات اختيار أعضاء المجالس التخصصية التي تلتّه.

50 النجار، ص. 26.

51 الحيدر، ص. 14.

52 محمد عبد القادر الجاسم، الكويت مثلث الديمقراطية (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1992)، ص. 25.

53 للتاريخ: الكويت والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الكويت: الديوان الأميركي، 1995)، ص. 26.

54 الخميس، ص. 46.

55 الهاجري، ص. 69.

وقد ولدت فكرة إنشاء هذا المجلس في الكويت على يد الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، بعد أن شاهدها في البحرين، فعرضها على تجار الكويت الذين أبدوا حماساً شديداً لها، وقرروا تبنيها وعرضها على الشيخ أحمد الجابر الذي لم يمانع، ووافق على الفور عليها، كما عرضها على الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي اقتنع بها أيضاً⁽⁵⁶⁾.

وقد جاء إنشاء هذا المجلس تجسيداً للمطالب الشعبية بالاستمرار في التمثيل الشعبي والمشاركة في حكم البلاد، على الرغم من فشل تجربة مجلس الشورى، فجاءت المطالب على مستوى أقل⁽⁵⁷⁾.

وتم تأسيس إدارة البلدية عام 1930، وأعقب ذلك صدور أول قانون للبلدية في 1931 حدد شروط عضوية المجلس البلدي وسلطاته، ونص في مادته الأولى على أن يتالف المجلس البلدي من اثنين عشر عضواً، إضافة إلى الرئيس الذي اشتهرت المادة الثانية منه أن يكون من آل الصباح، وبختاره ويعينه الحاكم، وحددت المادة الثالثة الشروط الواجب توافرها فيمن يحق له الانتخاب، كما حدد القانون مهام المجلس البلدي واختصاصاته⁽⁵⁸⁾.

كما اشترط القانون ضرورة إجراء انتخابات الأعضاء والرئيس كل سنتين، وأن يجتمع أعضاؤه أسبوعياً⁽⁵⁹⁾.

وجرت انتخابات المجلس البلدي عام 1932. وهي أول انتخابات يشارك فيها الكويتيون أو نخبة مختارة منهم إن صح التعبير، وسيطر التجار بالطبع عليه، ونال عضويته من بينهم كل من:

- ✿ يوسف بن عيسى القناعي، مشعان الخصير الخالد، سليمان خالد العدساني، السيد علي السعيد سليمان.
- ✿ محمد أحمد الغانم، نصف يوسف النصف، زيد سيد محمود، أحمد معرفي، حمد الداود المزروق.
- ✿ مزروع الداود البدر، مشاري حسن البدر، يوسف الصالح الحميضي⁽⁶⁰⁾.

وترأّس الشيخ عبد الله الجابر الصباح هذا المجلس، وجاء اختياره من بين أفراد الأسرة الحاكمة ليكون لقرارات البلدية وأحكامها حرمتها المصنونة عند العوم، وانتخب الأعضاء من بينهم سليمان العدساني ليكون مديرًا للبلدية⁽⁶¹⁾.

وقد تكررت انتخابات المجلس البلدي في الأعوام 1934 و1936 و1938 حتى قيام المجلس التشريعي. وشهد المجلس الثالث أزمة في عام 1937، حين قدم خمسة من أعضائه استقالاتهم تضامناً مع أعضاء مجلس المعارف الذين تم حلّ مجلسهم إثر خلافهم مع الحكومة، وهم خليفة شاهين الغانم، ومشuan الخصير، ومشاري حسن البدر، وسليمان العدساني، والسيد علي السعيد سليمان.

وفي عام 1938 تدخلت السلطة الحاكمة في انتخابات المجلس الرابع، بحيث منعت هؤلاء الخمسة المستقيلين من الترشح للعضوية⁽⁶²⁾.

وكان هذا المجلس أشبه بمجلس وزراء مصغر يشرف على أداء الجهات الرسمية الأخرى في البلاد، ويراقب أعمالها، ويوجهها⁽⁶³⁾.

56 عبد العزيز الشابع، *أصداء الذاكرة* (الكتاب: ذات السلسل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص 136-137.

57 جمال، ص .113.

58 مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت (الكتاب: مجلس الأمة، 2001)، ص 25.

59 مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت (الكتاب: مجلس الأمة، 2011)، ص 31.

60 السعدون، ص .177.

61 دين، ص 32.

62 السعدون، ص .186.

63 مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت (2001)، ص 25.

وقد عابه كون حق الانتخاب فيه مقيداً ومشروطاً، بحيث اقتصر على التجار والوجهاء. فكان الانتخاب انتخاباً جزئياً يراعي فيه المركز الاجتماعي للمرشح أكثر من كفاءته وصلاحيته للعضوية^(٦٤).

3. مجلس المعارف (1936)

يعد هذا المجلس امتداداً لسلسلة المجالس القائم تشكيلاًها على الانتخاب كسابقه المجلس البلدي، وعلى الرغم من كونه أيضاً بعيداً عن المجال السياسي، فإن مكاننا عده بمنزلة خطوة تمهدية، عبر آلية انتخاب أعضائه المجلسين التسعة بعين التالية له. وقد بدأت المطالبة بإنشاء مجلس للمعارف بعد الحراك الثقافي الذي ساد الوطن العربي عامه ومنطقة الخليج العربي، وشبكة الجريدة العربية وخاصة، مع تنامي أعداد الدارسين في الخارج، وأعداد المدارس في الداخل، ما استلزم وجود مجلس لرعاية التعليم في الكويت، وتعميمه، والارتقاء به. وعاصتهم، قام التجار بدور بارز في الدعاية له والمطالبة به. فتمنت الدعوة لانتخاب أعضاء هذا المجلس بعد موافقة الشيخ أحمد الجابر على إنشائه، وجرت الانتخابات عام 1936، حيث تمت دعوة خمسين شخصاً من تجار الكويت ووجهائهم للمشاركة في عملية انتخاب اثنى عشرة عضواً وردت أسماؤهم كما يلي:

عبد الله حمد الصقر، يوسف بن عيسى القناعي، خليفة بن شاهين الغانم، سليمان خالد العدساني، مشعان الخصير الخالد، السيد علي السيد سليمان، مشاري حسن البدر، محمد أحمد الغانم، نصف يوسف النصف، أحمد خالد المشاري، سلطان إبراهيم الكلب، يوسف عبد الوهاب العدساني.

وقد ترأس هذا المجلس فور تأسيسه الشيخ عبد الله الجابر الصباح، وانتخب الشيخ يوسف بن عيسى القناعي مديرًا فخرياً له، وعيّن السيد عبد الملك صالح المبيض سكرتيراً له وأميناً لصندوقه، واتخذ من المدرسة المباركية مقراً له^(٦٥).

وبعد أن باشر المجلس أعماله نشب خلاف بينه وبين السلطة الحاكمة، قامت على إثره بحله وتعيين مجلس آخر بدليلاً له^(٦٦).

وعاب عملية انتخاب أعضائه قصر حق المشاركة على من يختارون من التجار والوجهاء، وقلة أعدادهم، إضافة إلى أن بعض المرشحين شارك في عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة، ويظهر جلياً من قائمة أعضائه انتسابهم إلى فئة التجار المستحوذة آنذاك على عضوية المجالس كافة، وجمع أغلبهم بين عضويته وعضوية المجلس البلدي القائم آنذاك.

4. المجلس التشريعي الأول (1938)

يعد المجلس التشريعي العلامة الأبرز في مسار الحركة الديمocrطية في تاريخ دولة الكويت الحديث والمعاصر، بحيث قام الكويتيون بانتخاب ما يشبه البرلمان لأول مرة في تاريخهم. ودفعهم لهذا تجاريهم المتواصلة منذ قرابة القرنين، القائمة على الشورى والاختيار، وساعدتهم أيضًا كثرة أسفارهم إلى الخارج، سواء للتجارة أو الدراسة، فخلال هذه الفترة التي سبقت انتصاف القرن العشرين بسنوات ليست بالكثيرة، تضاعف وعي الكويتيين، وازدادت معه رغبتهم في محاكاة التجار الرائدة في مصر والعراق والبحرين والهند، التي قامت في الأساس ضد المستعمر واستهدف الاستقلال أولاً، ثم الاستفادة من خيرات هذه البلاد الطبيعية والبشرية وثرواتها. كما مثلت الصحف والمجلات التي كانت تأتي إلى الكويت عنصراً فاعلاً في هذا التوجه، والنزوع نحو تأسيس حياة نباتية بولانية سليمة^(٦٧). وتبعاً لكل

⁶⁴ حسين عيسى مال الله، القضاء في الكويت نشأته وتطوره (الكتاب: [د.ن]، 2006)، ص 44-45.

⁶⁵ السعدون، ص 196.

⁶⁶ دين، ص 32.

⁶⁷ "الديمقراطية في الكويت: المجلس التشريعي الأول"، جريدة عالم اليوم، 13/1/2012.

ذلك تشكل ما يشبه المعارضة داخل الكويت من التجار والوجهاء وأبنائهم الذين ساهم في دفعهم أكثر لتنفيذ مطالبهم الخلافات السابقة التي هيمنت على مجلس الشورى والمجلس البلدي ومجلس المعارف، والصدام بين أعضائها والأسرة الحاكمة، حتى تم حل بعضها، وما شاب طريقة اختيار أعضائها من تفضيل وانتقاء بعض الأشخاص دون غيرهم، وأخيراً تردي الأوضاع في البلاد المتمثل بسوء الخدمات وضعفها، وخاصة في قطاعات القضاء والصحة والتعليم، وفساد الإدارة، وارتفاع قيمة الرسائب والرسوم بأشكالها المختلفة، وعدم بذل الدولة أي جهد لحل مشكلة المياه⁽⁶⁸⁾.

ومثل الاتهام الاقتصادي الذي حل بالكويت جراء الحصار الاقتصادي الذي فرضته المملكة العربية السعودية على تجاراتها، وانهيار تجارة اللؤلؤ، عنصرتين داعمين للتحرك نحو الإصلاح⁽⁶⁹⁾.

جراء كل هذا تحرك التجار كعادتهم، وكوتوا جمعية سرية أطلقوا عليها اسم الكتلة الوطنية، بهدف المطالبة بالإصلاح وضرورة المشاركة السياسية⁽⁷⁰⁾. وعقدت هذه الكتلة اجتماعات سرية، كان يصل عدد الحاضرين فيها إلى مائتين⁽⁷¹⁾.

وقد طالبت هذه الكتلة بقيام مجلس تشريعي على أساس انتخابات حرة ونزيهة، شريطة أن يتمتع هذا المجلس بجميع الصالحيات الالزمة للإشراف على تنظيم شؤون الإمارة وعمليات الإصلاح⁽⁷²⁾.

وكما كان متوقعاً، حدث صدام بين الكتلة والمسؤولين في الدولة شابه العنف، ما حدا ببريطانيا التي كانت تتمتع بحق حماية الكويت وقتنزد وفقاً لاتفاقية كانون الثاني/ يناير 1899، أن تتدخل بإياديه الرأي والنصائح للحاكم بضرورة وقف الصدام العنيف، وعدم قمع هذه الحركة بالقوة⁽⁷³⁾. علماً بأن الكتلة الوطنية كان لها اتصال مباشر حينئذ مع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الكابتن دي جوري De Gaury عبر اللقاءات المشتركة المتعددة. وفي 28 حزيران/ يونيو 1938 أشهرت الكتلة نفسها، ورفعت كتاباً للشيخ أحمد الجابر، عبر وفده شكلته للقائه تدعوه فيه إلى البدء فوراً بإصلاحات في جميع مراافق الدولة⁽⁷⁴⁾.

كما طالبه الوفد بالعودة إلى نظام الشورى، وتأسيس مجلس تشريعي عبر الانتخاب لا التعين. ونشرت الكتلة بياناً فيه كل مطالبها التي شملت ما يلي:

- ❖ فتح المدارس على نطاق واسع، لمنح الكويتيين فرص التعليم كباقي الدول العربية.
- ❖ إقامة مستشفى على نفقة الحكومة، حتى لا يلجأ السكان إلى مستشفى الإرسالية الأمريكية ذات الأهداف والتوجهات الخاصة.
- ❖ تنظيم أحوال الكويت الاقتصادية ونفقاتها ودخلها، وتحسين أحوالها في مناحي الحياة كافة.
- ❖ صد أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب الذين لا تربطهم أي علاقات معها.
- ❖ السماح غير المشروط بزيارة الكويت، وعدم منع أي عربي من ذلك مهما كانت الأحوال، واتخاذ الإجراءات الالزمة لإزالة سوء التفاهم مع الدول العربية المجاورة بهذا الخصوص.

⁶⁸ Alan de L. Rush, *Records of Kuwait 1899-1961*, vol. 2 (London: Archive Editions, 1989), pp. 117-119.

⁶⁹ Rosemarie Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States* (UK: Ithaca Press, 1998), pp. 36-38.

⁷⁰ Michael Casey, *The History of Kuwait* (London: Greenwood Press, 2007), p. 57.

⁷¹ "المجلس التشريعي الأول 1938"، جريدة القبس، 12/8/2012.

⁷² Jill Crystal, *Kuwait: The Transformation of an Oil State* (Boulder: Westview Press, 1992), p. 19.

⁷³ خالد سليمان العدساني، *نصف عام للحكم النبوي في الكويت* (الكويت: مطباع فهد المزروع، 1978)، ص. 7.

⁷⁴ Rush, pp. 127-129.

● تواصل حاكم البلاد مع كل طبقات شعبه، وسماع شكاوهم، وتوجيه شؤونهم على أساس مقبول.

● رغبة شعب الكويت في التعاون مع العراق لتحقيق أهداف المشروعات الإصلاحية وتحسينها، على أساس علمي وتجاري وثقافي⁽⁷⁵⁾.
يبدو أن أصحاب هذه المطالب، على الرغم من أهميتها، لم يتبعوا إلى خطورة عواقب استخدام وسائل الإعلام الخارجية لنشر مطالبيهم فيما بعد⁽⁷⁶⁾.

وأرسلت الكتلة الوطنية، أو الحركة الإصلاحية، عضوين من أعضائها هما سليمان العدساني وعبد الله حمد الصقر برسالة للشيخ مفادها ضرورة تشكيل مجلس تشريعي. فلم يرفض، واستجابة لطلبهم.

وعقب موافقة الحاكم على تشكيل المجلس، تم تشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص هم أحمد الحميسي، ويوسف العيسى، وأحمد الشينان لعمل قوائم بأسماء الناخبين ضمت 320 ناخباً من أصل 65000 شخص، لدعوتهم للمشاركة في اختيار 14 مرشحاً. فقام بالترشح 20 شخصاً، نال منهم العضوية كل من:

عبد الله حمد الصقر، محمد ثنيان الغانم الذي استقال لاحقاً وحل بدلاً منه محمد بن شاهين الغانم، يوسف بن عيسى القناعي، علي السيد سليمان، مشعان الخضير الخالد، حمد الداود المزروق، سليمان خالد العدساني، عبد اللطيف محمد الغانم، يوسف صالح الحميسي، مشاري حسن البدر، سلطان إبراهيم الكليب، صالح عثمان الراشد، يوسف مزروق الداود، خالد عبد اللطيف الحمد⁽⁷⁷⁾.

واختير الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيساً للمجلس الذي قام فور تشكيله بصوغ مشروع دستور بأغلبية الأعضاء في تموز/يوليو 1938، حدد فيه اختصاصاته. لكن صداماً لاح في الأفق بعد أن رأى الشيخ أحمد الجابر في هذا الدستور تقوياً لصلاحياته وانتقاداً من سلطاته، وأنه لا حاجة للكويت إليه، مع موافقته على الفكرة في أساسها، ورغبته في أن تسير هذه الأمور تدريجياً. فوجّه المجلس رسالة له جاء فيها أنه: "في الظروف التي توليت فيها الحكم، قطعتم أيضاً على أنفسكم أن تجعلوا بينكم وبين الأمة الشوري، وممضت الأيام، ولم تر الأمة تحقيقاً لما وعدتم، ولعل هذه اللحظات الفاصلة، فإنما إلى الخير، وأنت على رأس الأمة، يحيط بك الإجلال وبحفك التقدير والحب من كل حدب وصوب، وإنما إلى ضده، وهذا نحن تهيئنا لكل أمر متوقع كتلة واحدة"⁽⁷⁸⁾.

فوافق الشيخ على مشروع الدستور، وصدق عليه بتاريخ 9 تموز/يوليو 1938. وتضمن الدستور خمس مواد مأخوذة من الدستور المصري الصادر عام 1923. وصيغ المشروع على النحو التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن حاكم الكويت

بناء على ما قرره مجلس الأمة التشريعي، صادقنا على هذا القانون في صلاحية مجلس الأمة، وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ

المادة الأولى: الأمة مصدر السلطات، ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين.

75 "الكتلة الوطنية الكويتية"، جريدة الزمان، 3/4/1938.

76 عبد الله عمر العمر، إرهادات الديمقراطية في الكويت (الكويت: دار قرطاس، 1994)، ص 17.

77 الحيدر، ص 16.

78 محمد الجاسم، ص 27.

المادة الثانية: على المجلس التشريعي أن يشرع القوانين الآتية:

قانون الميزانية: أي تنظيم جميع واردات البلاد ومصروفاتها وتوجيهها بصورة عادلة، إلا ما كان من أملاك الصباح الخاصة، فليس للمجلس حق التدخل فيها.

قانون القضاء: المراد به الأحكام الشرعية والعرفية، بحيث يهيأ لها نظام يكفل تحقيق العدالة بين الناس.

قانون الأمن العام: المراد به صيانة الأمن في داخل البلاد وخارجها إلى أقصى الحدود.

قانون المعرف: المراد به قانون للمعارف، تنهج فيه نهج البلاد الراقية.

قانون الصحة: المراد به سن قانون صحي يقي البلاد وأهلها أخطار الأوبئة، أيًا كان نوعها.

قانون العمران: يشمل تعبيد الطرق خارج المدينة، وبناء السجون، وحفر الآبار، وكل ما من شأنه تعمير البلاد داخلياً وخارجياً.

قانون الطوارئ: المراد به سن قانون في البلاد لحدوث أمر مفاجئ يخوّل السلطة حق تنفيذ جميع الأحكام المقتضية لصيانة الأمن في البلاد.

كل قانون آخر تقتضي مصلحة البلاد تشريعه.

المادة الثالثة: مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقيات، وكل ما يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعاً، إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه.

المادة الرابعة: بما أن البلاد ليس فيها محكمة استئناف، فإن مهام المحكمة المذكورة تناط بمجلس الأمة التشريعي حتى تشكل هيئة مستقلة لهذا الغرض.

المادة الخامسة: رئيس مجلس الأمة التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد⁽⁷⁹⁾.

على الرغم من كثرة نفائسه وإغفاله الكثير من المواد الأساسية والمبادئ، عُدّ هذا الدستور إنجازاً كبيراً في حينه، إذ إنّه اصطبغ بروح الوطنية، والرغبة في الإصلاح، والنهوض بالبلاد، والاستفادة الحقة من مواردها.

وشكل المجلس عدة لجان منها لجنة الشؤون السياسية، واللجنة المالية، ولجنة المعارف. وشهدت الدورة الأولى عدداً من الإنجازات؛ إذ تم افتتاح ما لا يقل عن عشر دوائر حكومية جديدة، منها دوائر المالية، والشرطة، والأمن، والجوازات.

ويمكن إيجاز أهم إنجازات المجلس في ما يلي:

وضع الأنظمة، وسن القوانين، وإصدار القرارات التي من أهمها الوثيقة الدستورية، واللائحة الداخلية للمجلس، وقانون انتخاب أعضاء غرفة التجارة، وإعداد مشروع لقانون الجنسية الكويتية.

محاربة الرشوة والفساد.

توسيع نطاق صلاحيات مجلس المعارف من حيث زيادة جلب المدرسين من الخارج، ومدراسات لفتح الصنوف الابتدائية لتعليم الفتيات، كما دعم المجلس إرسال البعثات التعليمية للخارج، ورصد المجلس التشريعي نصف واردات النقل والتوزيل المؤقتة لحساب دائرة المعارف، لتوسيع نطاق عملها.

إلغاء الاحتكارات المفروضة على بعض الأنشطة والمهن.

إصلاح دائرة الأمن.

إصلاح النظام الإداري.

إصلاح دائرة الجمارك.

إصلاح دائرة المالية، بحيث خولت المادة الثانية من الدستور المجلس التشريعي حق الإشراف على تنظيم الميزانية العامة وصرفها وفقاً لأغراض البلد ومرافقه، فأصبح للكويت ميزانية مستقلة عن ميزانية الحاكم، لإنشاء مجلس لدائرة المالية للإشراف على تنظيم جباية الضرائب على الإيرادات وطرق صرفها.

إلغاء نظام السخرة.

خفض الإيجارات⁽⁸⁰⁾.

إصلاح النظام القضائي، وتمثل ذلك بفصل القضاة الفاسدين وتعيين قاضيين رسميين بدلاً من واحد، ومضاعفة راتب القاضي الشرعي، وتحديد رسوم ثابتة لرفع الدعاوى، وتشكيل محكمة صغرى ذات طبيعة خاصة، وإنشاء محكمة استئناف مستقلة، والطلب إلى مصر إرسال قاضٍ ذي خبرة ليرأس هذه المحكمة، وتحديد مكان رسمي للتقاضي بدلاً من بيت الحاكم⁽⁸¹⁾.

وقف الهجرة الأجنبية، وإصلاح دائرة الجوازات⁽⁸²⁾.

وبعد فترة ليست بالطويلة، اصطدم المجلس بمجموعة كبيرة من التجار والمحافظين، بسبب طريقة أدائه، وطريقة اختيار ناخبيه، واقتصرارها على فئات معينة، بحيث لم يتعدّ عدد الناخبيين 150 ناخباً⁽⁸³⁾.

واصطدم المجلس أيضاً ببريطانيا، بسبب محاولته (المجلس) التدخل في اتفاقيات النفط وعمل شركة النفط بما يهدد مصالحها⁽⁸⁴⁾.

كما حدث صدام آخر مع بريطانيا التي عدّت الاتفاقيات المعقودة بينها وبين حاكم الكويت تخضع لمسؤولية إدارة الشؤون الخارجية التي تقوم بها نيابةً عن الكويت، بحسب بنود اتفاقية كانون الثاني / يناير 1899، كما نبه المقيم السياسي البريطاني في الخليج الشيخ أحمد

80 Zhalan, pp. 36-38.

81 عيسى مال الله، ص 44-45.

82 نجاة الجاسم، ص 63.

83 Zhalan, pp. 36-38.

84 حل المجلس التشريعي الأول 1938، جريدة الطليعة، العدد 371 (كانون الأول / ديسمبر 1969).

الجابر إلى رفضه مشاركة المجلس التشريعي في الشؤون الخارجية. أضف إلى هذا ما تناهى إلى مسامع بريطانيا عن رفض أعضاء المجلس التشريعي وجود مقيم بريطاني في الكويت.

ودّبت الخلافات بين أعضائه، مما استدعاي إخراج بعضهم من المجلس، بل بإعاده عن الكويت، كخالد الزيد الخالد الذي تسبب في خلاف حاد بين المجلس والشيخ أحمد الجابر. كما ساهم توجّه المجلس نحو العراق، ونحو طلب الاتحاد معه، في زيادة المهاوة بينه وبين الأسرة الحاكمة التي أخذت في الاتساع أكثر جراء الصدام المستمر وغير المنقطع بين الطرفين⁽⁸⁵⁾.

أدى ذلك إلى اشتعال فتيل الأحداث؛ فكانت المواجهة العنيفة بين أعضاء المجلس ومؤيديه وبين رجال الأسرة الحاكمة، ما أوقع بعض حالات الوفاة والإصابة، وهروب البعض إلى العراق خوفاً من السجن، فأعلن الشيخ أحمد الجابر حلّ المجلس في 21 كانون الأول / ديسمبر 1938⁽⁸⁶⁾.

بقي أن نشير إلى أنّ قانون إدارة الحكم الذي وضعه هذا المجلس والذي لم يفل بطبيعة الحال، يمكن عده بمنزلة أول دستور للكويت⁽⁸⁷⁾.

5. المجلس التشريعي الثاني (1939-1938)

عقب حلّ المجلس التشريعي الأول بأقل من أسبوع، تم دعوة نحو مئة مواطن للجتماع للتباخت في كيفية إجراء انتخابات جديدة لتشكيل مجلس تشريعي ثانٍ. ثم تم عقد اجتماع آخر بحضور أعضاء المجلس السابق، تم فيه إقرار الاستمرار في اعتماد وثيقة الدستور السابقة، مع زيادة عدد أعضاء المجلس المزمع تشكيله إلى نحو عشرين عضواً عن طريق إجراء انتخابات، تمت الدعوة إليها في 27 كانون الأول / ديسمبر 1938، بمشاركة نحو 400 ناخب، لانتخاب 20 عضواً⁽⁸⁸⁾.

وفاز بعضوية المجلس اثنا عشر عضواً من المجلس السابق، وثمانية أعضاء جدد، وردت أسماؤهم على النحو التالي:

سليمان خالد العدساني، يوسف بن عيسى القناعي، خالد عبد اللطيف الحمد، محمد شاهين الغانم، عبد الله حمد الصقر، عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم، أحمد الخميس، علي البنوان، صالح عثمان الراشد، مشاري هلال الطيري، نصف يوسف النصف، حمد الداود المرزوقي، مشعان الخضير الخالد، سلطان إبراهيم الكليب، مشاري الحسن البدر، علي العبد الوهاب المطوع، محمد أحمد الغانم، يوسف عبد الوهاب العدساني، علي السيد سليمان الرفاعي، يوسف صالح الحميسي⁽⁸⁹⁾.

وتم الاتفاق على اختيار الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيساً للمجلس الذي اجتمع أعضاؤه في 2 كانون الثاني / يناير 1939 لاستعراض مسودة الدستور وإقرارها، بعد أن أدخل عليها تعديلاً يتتيح للحاكم حق حل المجلس التشريعي متى تسبّب في نشوب فتنة استعصى حلّها ودياً، على أن تشمل الإدارة القضائية بالحل إجراء انتخابات جديدة خلال أسبوع من تاريخه، ورفض الحاكم هذه

⁸⁵ عطية حسين الأفندى، "التطور السياسي لإمارة الكويت 1914-1945"، في: الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقتها الدولية، تحرير أحمد الرشيدى (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 266، 269.

⁸⁶ السعدون، ص 196.

⁸⁷ مفيد الزيدى، *التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 104.

⁸⁸ Rush, pp. 141-143.

⁸⁹ العتيبي، ص 21.

المسودة، وقدم بديلاً لها. فدبّ الخلاف بين الطرفين. وعلى إثره أصدر الحاكم في 7 آذار / مارس 1939 أمراً بحلّ المجلس الذي لم يبدأ عمله بعد^(٩٠). وهكذا تحول المجلس من مجلس تشريعي تنفيذي إلى مجلس استشاري^(٩١).

التجار والديمقراطية في الكويت: خاتمة تحليلية

يمكننا أن نحلل الدور الذي قام به التجار في المسار الديمقراطي في الكويت عبر النقاط التالية:

- ✿ الديمocracy في الكويت قدّمت الكويت نفسها، وظهرت مواكبة لاعتلاء أسرة آل الصباح الحكم منتصف القرن الثامن عشر، وليس وليدة القرن العشرين كما يظن الكثير.
- ✿ كان للأسرة الحاكمة "آل الصباح" دور كبير في ترسّيخ الديمocracy عبر اعتماد مبدأ الشورى أساساً للحكم، على الرغم مما ظهر من نزعات تمييل للحكم الفردي خلال عهود بعض الحكام.
- ✿ قامت المعارف التي اكتسبها تجار الكويت عبر أسفارهم إلى مصر والهند والعراق والبحرين بدور كبير في تشكيل توجهاتهم، وتوسيع مداركهم نحو الديمocracy.
- ✿ قام التجار بدور رئيس وفاعل في نقل التجارب الديمقratية من الخارج إلى الكويت، وتعديلها، وتطويعها لتلائم طبيعة البلاد وأهلها.
- ✿ قام تجار الكويت بأدوار وطنية متعددة وتحملوا عبء دعم الوطن وأهله وحكامه في أكثر من موقف دون أن ينشدوا منصباً ولا جاهماً، مبتغين نصرة البلاد ورفعة العباد فقط.
- ✿ دعم التجار إنشاء المجالس النيابية في الكويت دعماً مادياً وأدبياً بل وجسدياً، عبر ما قدّموه في سبيل تأسيسها، ودفع بعضهم حياته، وليس ماله فقط، ثمناً لإنجاح هذه التجارب.
- ✿ تقارب التجار والحكام خلال هذه المسيرة أكثر مما تباعدو، بحيث جمعهم حب الوطن وإعلاء مصلحته وتغليبه على ما سواها.
- ✿ على الرغم من الفشل الذي آلت إليه هذه التجارب، فهو يعدّ فشلاً ظاهرياً وطبيعاً، بحيث جنت الكويت من وراء هذا المجالس نفعاً كبيراً تمثّل لاحقاً بإصدار دستور 1962 وتأسيس مجلس الأمة 1963.
- ✿ أبانت القوانين التي خرجت من هذه المجالس، وخاصة المجلس التشريعي الأول، عن استهداف التجار مصلحة الوطن ووضعه فوق كل اعتبار، فلم يخرج قانون واحد يرسخ قضتهم أو يقوّي شكيّمهم، بل على العكس جاءت القوانين المتعلقة بالتجارة جميعها مناهضة للاحتكار، ومضادة لرفع الأسعار، ومستهدفة مصلحة المواطن في المقام الأول.
- ✿ أظهرت هذه القوانين أيضاً حساً نهضويّاً وتنموياً لدى التجار الذين رعواها، وتمثّل ذلك بالتوجه نحو الارتقاء بالتعليم والصحة والأمن والقضاء، وغيرها من قطاعات الحياة.

90 "مسيرة الحياة الديمقratية"، مجلس الأمة الكويتي، في:

<http://bit.ly/1pNqhTp>

91 نجاة الجاسم، ص 180.

- ظهر الحس القومي العربي جلياً في مطالبة التجار برفع جميع القيود على دخول العرب إلى الكويت، والحدّ من ظاهرة تدفق اللاجئين الأجانب من غير العرب إلى البلاد.
- يحسب للتجار إصرارهم ومثابرتهم، على الرغم من المعوقات التي كانت تعترض طريق عمل هذه المجالس التي كانت تصل إلى حلّها الواحد تلو الآخر، إلا أنّهم لم يستكينوا، واستمرروا في إنشائهما فور حلّ أحدهما.
- مثل التطور في طريقة تشكيل هذه المجالس، بدءاً من الاختيار، مروراً بالانتخاب المقيد، وصولاً إلى الانتخاب الموسع، دليلاً دامغاً على استيعاب التجار مفهوم الديموقراطية، وتماشيهم مع ما يطرأ عليها من تغييرات، وما يصاحبها من مستجدات، في خطوات متدرجة، تحاشت فرض الديموقراطية بصورة مفاجئة وصادمة للكويتيين حكامًا وشعبياً.
- على الرغم مما شاب طريقة اختيار أعضاء هذه المجالس من مآخذ ثم انتخابهم، وما اعتبرى طريقة أدائهم من ملاحظات، فهي تعدّ تجارب رائدة وضعت اللبنة الأولية التي استندت إليها التجارب اللاحقة، وعبدت الطريق لما جاء بعدها من مجالس استشارية وتشريعية، انتهت إلى قيام مجلس الأمة الحالي منذ ما يفوق الخمسين عاماً.
- ساهم ضعف الوعي الشعبي ضمن عوامل كثيرة أخرى في إفشال هذه التجارب السياسية.
- ظلت مسألة توزيع السلطات نقطة خلاف جوهريّة بين الحكام والإصلاحيين الممثلين بالتجار، مما ساهم دون شك في إفشال جميع التجارب السياسية التي تناولتها الدراسة.
- لم تنجح محاولات الإصلاحيين عبر هذه السنوات، وعبر ما شكلوه من مجالس استشارية، وما سنته من تشريعات، في صوغ علاقة دستورية تربط بين هذه المؤسسات والحكام، أو تشكيلها.
- مثلت الطريقة التي طالب بها التجار للمشاركة في الحكم عقب تولي الشيخ أحمد الجابر الحكم، وما صاحبها من مطالب، بداية الصراع معه، بحيث استشعر رغبتهما في تقليص سلطاته، وتجريده من صلحياته، الأمر الذي جعله يتّخذ موقفاً حذراً تجاه جميع المجالس التي سعوا إلى تشكيلها متتالية.
- أبان أداء أعضاء هذه المجالس عن قلة النضج والذكاء السياسي وانعدام الخبرة في إدارة أعمال هذه المؤسسات وتسويتها.
- ارتبط الحراك الاجتماعي في الكويت عبر عقود متواترة منذ إنشاء الدولة حتى يومنا هذا، ارتباطاً كبيراً بالتجار ومدى قدرتهم على التأثير في الحراك السياسي في الدولة والمشاركة فيه.

المراجع

العربية

- أبو حاكمة، أحمد مصطفى. **تاريخ الكويت الحديث (1750-1965م)**. الكويت: ذات السلاسل، 1984.
- الجاسم، محمد عبد القادر. **الكويت مثلث الديمocratie**. الكويت: دار قرطاس للنشر، 1992.
- الجاسم، نجاة عبد القادر. **تطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحرين (1914-1939م)**. الكويت: مطبع الوطن، 1997.
- جمال، عبد المحسن يوسف. **المعارضة السياسية في الكويت**. الكويت: دار قرطاس، 2004.
- حسين، عبد العزيز. **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**. الكويت: دار قرطاس، 1994.
- الحيدر، فيصل أحمد. **وثائق الحركة الديمocratie السياسية في الكويت من 1921م حتى 1992م**. الكويت: ذات السلاسل، 1995.
- خزعلي، حسين خلف الشیخ. **تاريخ الكويت السياسي**. بيروت: دار الهلال، د. ت.
- الخميس، ماضي. **كويت 1938م شرارة الديمocratie**. الكويت: دار الحدث، 2006.
- ديكسون، هارولد. **الكويت وجارتها**. الكويت: دار صحارى، 1990.
- دين، أحمد. **الديمocratie في الكويت: مسارها، واقعها، تحدياتها، آفاقها**. الكويت: دار قرطاس، 2005.
- الرشيد، عبد العزيز. **تاريخ الكويت**. بيروت: دار الحياة، 1971.
- الرميحي، محمد. **الجذور الاجتماعية للديمocratie في المجتمعات الخليج العربي المعاصرة**. الكويت: دار كاظمة، 1984.
- زحلان، روزماري سعيد. **نشأة الحياة النيابية في الكويت**, ترجمة: مركز البحوث والدراسات الكويتية. الكويت: مركز البحوث والدراسات، 1999.
- الزيدى، مفيد. **التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971م**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- السعدون، عادل. **موسوعة الأوائل الكويتية**. الكويت: عادل السعدون، 2009.
- سلوت، ب. ج. **مبارك الكبير مؤسس الكويت الحديثة (1896-1915م)**. ترجمة السيد عيسوأيوب. مراجعة عبد الله يوسف الغنيم. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2008.
- الشايق، عبد العزيز. **أصداء الذكرة**. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
- الشملان، سيف مرزوق. **تاريخ الكويت**. الكويت: ذات السلاسل، 1986.
- الطبطبائي، عادل. **مجموعة الوثائق الدستورية الكويتية 1921-1962م**. الكويت: جامعة الكويت، 2000.
- العتيبي، فيحان محمد. **تطور الحياة النيابية في الكويت**. الكويت: ذات السلاسل، 2010.
- العدساني، خالد سليمان. **نصف عام للحكم النيابي في الكويت**. الكويت: مطبع فهد المرزوق، 1978.
- العمر، عبد الله عمر. **إرهادات الديمocratie في الكويت**. الكويت: دار قرطاس، 1994.

- قاسم، جمال زكريا. **نشأة الجمارك الكويتية ودورها في تدعيم سيادة الكويت على منافذها**. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000.
- قلعي، قدرى. **النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت**. بيروت: دار الكاتب العربي، 1975.
- القناعي، يوسف عيسى. **صفحات من تاريخ الكويت**. الكويت: ذات السلاسل، 1988.
- الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقتها الدولية. أحمد الرشيد (محرر). الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.
- للتاريخ: الكويت والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. الكويت: الديوانالأميري، 1995.
- لوريمير، ج. ج. **الكونفدرالية في دليل الخليج**. جمع وتنسيق خالد سعود الزيد. قطر: مكتبة الرييان، 1981.
- مال الله، حسين عيسى. **القضاء في الكويت نشأته وتطوره**. الكويت: د. ن، 2006.
- مسعود، ضاهر. **المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986.
- مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت. الكويت: مجلس الأمة، 2011.
- النجاري، غانم. **مدخل للتطور السياسي في الكويت**. الكويت: دار قرطاس، 2000.
- النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت. بيروت: دار الساقى، 1996.
- الهاجري، عبد الله محمد. "تطور العلاقة التاريخية بين آل الصباح والتجار في الكويت منذ النشأة حتى عهد الشيخ عبد الله السالم". **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. العدد 106. السنة 27 (ربيع 2009).
- هلال، رضا. **صراع على الكويت مسألة الأمن والثروة**. بيروت: دار الجيل، 1991.
- هنتنجهتون، صامويل. **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

الأجنبيّة

- Casey, Michael. *The History of Kuwait*. London: Green Wood Press, 2007.
- Crystal, Jill. *Kuwait: The Transformation of an Oil State*. Oxford: Westview Press, 1992.
- Hewins, Ralph. *A Golden Dream: The Miracle of Kuwait*. London: W. H. Allen, 1963.
- Ismael, Jacqueline. *Kuwait: Social Change in Historical Perspective*. New York: Syracuse University Press, 1982.
- Mansfield, Peter. *Kuwait: Vanguard of the Gulf*. London: Hutchinson, 1990.
- Rush, Adel. *Records of Kuwait 1899-1961. vol. 2. Internal Affairs 1921-1950*. London: Archive Editions, 1989.
- Zahlan, Rosemarie. *The Making of the Modern Gulf States*. UK: Ithaca Press, 1998.